



محمد أنعم

■ النهج الديمقراطي في بلادنا يمر بمرحلة مهمة، ربما هي الأصعب على الإطلاق.. فمحاولة أحزاب المشترك اختصار الديمقراطية بما تسميه «بالتوافق» الحزبي، يجعل مصير هذه التجربة في قبضة حزام ناسف.. كما أن رفض إجراء الانتخابات النيابية في موعدها يجعل الخوف على الديمقراطية في ازدياد، خاصة بعد أن صارت الأحزاب الشمولية تعتبر إجراء الانتخابات النيابية انقلاباً على الديمقراطية.. ولا ترى قيادات المشترك غضاضة في مبايعة مجلس النواب ليلظل مدى الحياة دون انتخاب، فلاضير لديهم في ذلك أبداً طالما أن هذه المتاهات الحوارية ستفضي إلى تصفية الديمقراطية في ساحة أعدام مفتوحة وبمباركة المنظرين الجدد للديمقراطية.

«بصياح الغراب لا يسقط المطر»!!

نجيب علي

■ أجنب ومنظمات تُعنى بالشأن الديمقراطي والانتخابي في اليمن يبدو أنها انخرقت عن مسار المهام التي ينبغي أن تؤديها وصارت كمن يحاول تصويب نفسه حارس بوابة وتسمح لمن تريد بالدخول وتمنع من تريد..

تصريحات وتعليقات ولقاءات صحفية عدة للقائمين عليها توحى في مضمونها بالتدخل السافر في الشأن اليمني والخوض في جوانب لا تمت بأية صلة لواجبات هذه الجهات.. منذ متى كانت حقوق الشعب اليمني المكفولة دستورياً وقانوناً بيد أشخاص غير يمينيين أو تخضع لأهواء وأمزجة قيادات حزبية في المشترك أصبحت كزجاجة «كوكاكولا» بين يدي أطراف خارجية تضعها في الفلاحة وتخرجها متى تشاء لتشرب منها قليلاً وتستفيد من غازاتها في تقديم وجبة سيئة الهضم.

ومثلما تناست هذه الأوكار المشبوهة أن عليها إبداء الرأي لدعم المسيرة الديمقراطية في اليمن والرقابة على الانتخابات وتحسين العلاقات بين اليمن والبلدان التي يملؤها.. فإن أحزاب المشترك نفسها تناست أنها تعيش داخل اليمن ولم تعد قادرة على أن تواكب في نظرتها واقعه المعيش حيث أصبحت تعتمد على نظرة من في الخارج ليضعوا ويشرحوا لهم ما هي الصورة في الداخل.. وطالما والحال كذلك ليس غريباً أن تطالب أحزاب اللقاء المشترك ومعها تلك الجهات بتطبيق النظام والقانون والدستور، ثم تستنكر دعوة المؤتمر الشعبي العام لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها وترفض التجاوب مع أية مبادرة حل وتمتع عن تنفيذ أي اتفاق تم التوصل إليه معها.

يدرك الشعب وحزبه الرائد المؤتمر الشعبي العام أن تلك الدعوات المتعددة الاتجاهات لاتهمه بتاتا، ولسان حاله يقول: «بصياح الغراب لا يسقط المطر».

ولن يسمح شعبنا لأي حزب بالبحث عن تقاسمات خارج نطاق الدستور والقانون ولا تحتمك لصندوق الاقتراع، فأرادة الشعب فوق كل محاولات إثارة الفتن بين أبناء اليمن أو جر السذج من الأحزاب وتسخيرهم كمرضى ينهش الجسد اليمني السليم والصحيح.. فعلاً.. لا يد من الحذر من حيث الأمان.. وكمن خاسر تذهب بفعل نيران صديقة! □

ديمقراطية «الاكليريوس» الجدد

وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية إلا تراهم على ذلك أبداً.. لكن ذلك لا يعني أن حزبي الإصلاح والاشتراكي سيقاطعان الانتخابات فذلك القرار لا يمكن أن يسمح به الإصلاح كما إن يكرر الحزب الاشتراكي نفس الخطأ الذي وقع فيه في انتخابات ١٩٩٧م.. وسيشاركون في الانتخابات والتنافس تحت مسمى مستقلين، لذا فخير المقاطعة بالتأكيد خيار استراتيجي مهم بالنسبة لهما للتخلص من الأحزاب الصغيرة والصورية أو ما اصطلح على تسميتها بأحزاب الكهنة المنصوية في قوام ما يسمى اللقاء المشترك.. لأنه من غير المنطقي أن يتساوى الإصلاح أو الاشتراكي مع بقية الأحزاب في القوائم الانتخابية أو غيرها.. أو أن يتنازل أحدهما عن دوائر مضمونة لتمنح لتلك الأحزاب التي لا تملك شعبية ولا حضوراً أو قبولاً لدى الناخبين.

هذه المسببات وغيرها تجعل أحزاباً في المشترك تتعمد إفشال الحوار، خوفاً من الوصول إلى الانتخابات البرلمانية كما أنها تحرص على تبني خيار المقاطعة في حال فشلها في تأجيل أو عرقلة الانتخابات.. أي أنه من المحال أن تقبل بالانتخابات حتى لو قبل المؤتمر بكل شروط المشترك.. لأن المشكلة والأزمة الحقيقية تكمن داخل المشترك وليست في تهئية الأجواء خصوصاً وأن الأجواء قد أصبحت مهياة جداً ونجح المؤتمر في ذلك دليل أن بطولة خليجي عشرين جرت في البلاد وتابع تفاصيلها العالم دون حدوث أية منغصات، ولم يعد بإمكان المشترك أن يعرض على ورقة الانفلات الأمني بعد اليوم إطلاقاً.

ما الخطاب إذا؟

□ إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه ليسوا بحاجة إلى أن يخوضوا جولة من الممارك العبيثة مع المشترك إطلاقاً.. بل عليهم أن يتقوا الخلاف للشعب وليس لسواه.. فقفوة المؤتمر الشعبي العام مستمدة من الشعب وليس من أشياخ الخارج. على المؤتمر وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية ألا يسمحوا مجدداً بطرح أية قضية وطنية عليها بيد الشعب على أي أجنبي سواء جاءت عبر ملاحظات أو توصيات أو نصائح ويكفي ما حدث خلال السنوات، والاستفادة من التجربة المصرية.. ويكفي أن تأجيل الانتخابات النيابية بناءً على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.. كشف لنا عن قيام قيادات في أحزاب المشترك بمحاولة أقلمة الحوار واستدعاء أطراف خارجية للتدخل في شأن يعني داخلياً.

benanaam@gmail.com

أحزاب المشترك تسعى لمبايعة البرلمان مدى الحياة



للبرلمان يعني التسليم بالشرعية الحزبية كبديل شاذ للشرعية الدستورية، ومصادرة إرادة الشعب.. وخطأ كهذا لو حدث قد يضع اليمن في كف عفريت «التوافق» الحزبي وتعطيل الدستور والقانون.. وهذا ما تسعى إليه أحزاب المعارضة. إن أحزاب المشترك عندما ترفض الانتخابات النيابية فهي تدافع عن حياتها لأنها تدرك أن مشاركتها في أي انتخابات ستكون هي آخر محطات حياتها السياسية.. فليس من المعقول أن تقبل بالانتخابات، في حين لم تستطع أن تتفق على إصدار بيان مشترك تحرح فيه بضيوف خليجي (٢٠) ..

خيار استراتيجي

لذا.. من المستحيل أن تتفق هذه الأحزاب على قوائم مرشحين مشتركة، أو برنامج انتخابي واحد، علاوة على أن خوضها الانتخابات النيابية سيكون بمثابة بيان نحي لوفاء ذلك التحالف الذي أصبح أشبه بقرعة حلوب تدر أموالاً باهظة وامتيازات ووجاهة، دون حاجة للتضال الديمقراطي.

لذا فإن ذهاب المشترك إلى ٢٧ أبريل ٢٠١١م من المستحيلات.. وعلى المؤتمر الشعبي العام

فلاندري - أمام إصرار أحزاب المشترك على عدم إجراء الانتخابات النيابية - عن أية ديمقراطية يمكن الحديث؟.. حقيقة إن الديمقراطية تتعرض اليوم لأدعاء عنصريين حاقدين يحملون قناعات فكرية تحرم الديمقراطية على الشعب.. لذا فهم يسعون لتفصيل الديمقراطية بمقاييس عنصرية ومناطقية وبمقاييس إقطاعية وانفصالية وأممية تساندهم قوى منحرفة تتخفي تحت شعارات قومية بعد أن بدأت تخسر بعض امتيازاتها أمام هذا النهر الديمقراطي الجارف الذي نسف أساليها الاستبدادية.

موقف شجاع

إن شمس الديمقراطية قد أهدئت تغييراً واضحاً في كل مناطق اليمن وبدأت تناهجا الإيجابية تقرض حضورها بقوة في وعي المجتمع. إذا فتمتة خوف من هذه التحولات والتي تعد بمثابة انقلاب على الذين ظلوا محاصرون مكاسب ومناافع مالية وامتيازات دون حق وتحت سميات عدة لا تختلف عن أولئك الكهنة الذين ظلوا يزعمون أن لهم صوكا إلهية لحكم الشعب اليمني.

وبعيداً عن بقية التفاصيل في هذا الموضوع، فإن ما يعنيننا هنا قضية الانتخابات النيابية.. وهل أجراؤها أصبح خطراً على الديمقراطية.. أم أن تأجيلها هو إعلان موت سريري للديمقراطية داخل غرفة إنعاش أطباؤها ميليشيات الشموليين وبقايا زهمان عهود التفتيش؟..

اعتقد أن اعتراف المؤتمر الشعبي العام بخطأ قبوله تأجيل الانتخابات النيابية ٢٠٠٩م جاء بمثابة رد واضح وموقف شجاع نقرأ فيه استشعاره لمسئوليته الوطنية والتاريخية في الحفاظ على الديمقراطية وعدم السماح لأي كان بمصادرة حق من حقوق الشعب المكفولة دستورياً.

شيطان «التوافق»!

ومن دون شك فإن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه قد استفادوا من تجربة ودروس التأجيل للانتخابات البرلمانية والتמיד مجلس النواب الحالي عامين.. وأدركوا اليوم أن التمديد للبرلمان كان طعماً قدمته أحزاب المشترك للمؤتمر لتنفيذ مخطط يستهدف الأمن والاستقرار في البلاد.. لإدراكها تماماً أن المؤتمر كان سيحصد الأغلبية في بقاعد البرلمان لو جرت الانتخابات في عام ٢٠٠٩م، وسيفوت عليها فرصاً كثيرة لعل أهمها أن شرعية السلطة التشريعية ستكون من الشعب وليس من اتفاق حزبي.. إضافة إلى أن أحزاب المعارضة بذلك التمديد هيأت أجواء شيطانية للحيلولة دون

الإصلاح والاشتراكي سيشاركان في الانتخابات «مستقلين» هرباً من أحزاب الكهنة

إجراء الانتخابات يعني الإعلان رسمياً عن موت المشترك

قوة المؤتمر مستمدة من الشعب وليس من أشياخ الخارج

تحقيق استقرار سياسي.. ولذلك حاولت أن تعيق المؤتمر عن تنفيذ برامجه الانتخابية، كما عملت على تغذية الصراعات وبت جرائم المناطقية والدعوات المريضة ونشر العنف والراهية. لذا فإن أي تأجيل للانتخابات أو تمديد جديد

■ الحزب هو تجمع من المواطنين حول مجموعة من الأفكار تتبلور في برنامج سياسي يشرح تصور الحزبيين في تسيير الدولة في حال وصولهم إلى الحكم عن طريق انتخابات عامة.

نوئل ميبض*

الديمقراطية والأحزاب

الحكمة والواجب الوطني الإطلاع اللازم على البرامج المعروضة للأحزاب ومرشحيهم لاختيار الأفضل من معرفة. الاستخفاف بحق التصويت أو القول المألوف «أن صوتي الفردي لا يؤثر ولا يقدم»، يفرغ الديمقراطية من ماهيتها الأساسية وهو حكم الشعب بالشعب وللشعب. الساحة والجهل لن يوصلنا إلى الحكم إلا المشعوذين الذين يتلاعبون بأكاذيبهم وحيلهم وأموالهم لشراء أصوات الجبهة. أسلوب وطريقة الانتخابات تشابه كافة أنواع الانتخابات والاستفتاءات الشعبية من نقابية واجتماعية، تضع على المحك مستوى الوعي الديمقراطي ومدى تطور.. فوجود رقابة جديفة للشرح والانتخابات من قبل هيئات مستقلة محلية أو دولية تمكن الديمقراطية لأخذ مكاتبة مرموقة في قلوب المنتخبين مما يؤدي إلى احترام المؤسسات التي يتم فيها الانتخاب ويحصل كل مرشح منتخب على شرعية كاملة.

تلتبث أركان الديمقراطية، على الحكومة المنتخبة أن تقى بوعودها التي قدمتها للشعب أثناء الحملة الانتخابية. هذا ينطبق أيضاً على كل المؤسسات التي فيها انتخابات. من ضرورات الديمقراطية تلك الشفافية في تسيير أمور الدولة والحوار الدائم بين الحاكم والحكوم عن طريق وسائل الإعلام وجملة اتصالات متنوعة مثل حضور النائب أو الوزير بشكل دوري في دائرته الانتخابية ليس مشاكل الناس في واقعه اليومي لتكون قراراته وإجراءاته تلمس مصلحة الناس الفعلية. □

* أستاذ الفلسفة السياسية - كندا «بتصرف»

الانتخابات تمنح الشرعية لإدارة البلاد

الأحزاب الدينية والطائفية والفئوية تقوم على الانغلاق والإقصاء

حق الانتخاب هو حجر الأساس للديمقراطية

الانتخابات

كما أن حق الانتخاب في الديمقراطية هو حجر الأساس فيها. لأنه الوسيلة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب. استعمال حق التصويت هو ذروة المساهمة الديمقراطية وأكثرها تأثيراً على مستقبل الحكم. المهم أن يتجه إلى صناديق الاقتراع أكبر نسبة من المواطنين لاختيار من يمثلهم لتسيير رفة الحكم. ولكن «كمية» الناس غير كافية للمساهمة الديمقراطية، هناك كذلك نوعية التصويت. بما أنه يمكن أن ينتج عن الانتخابات تغييرات جذرية قد تقدم أو تؤخر البلاد. لذا من

بالمبدأ الأساسي للديمقراطية أي المساواة في المواطنة للجميع دون أي تمييز. أما عن تمويل الأحزاب فمن الضروري أن تتم عن طريق التمويل الشعبي وتمويل الدولة بشكل واضح ومحايد تبعاً للقانون لإبعاد تسلط رأس المال أو المؤسسات الدينية وغيرها ممن لهم مصلحة خاصة لاستغلال الدولة. إن أهم مؤشرات الديمقراطية في الدولة والسلطة، ما يتم داخل الأحزاب في إدارة الديمقراطية من حيث حرية التفكير وحرية النقد والمشاركة الجماعية في اتخاذ أهم القرارات وانتخاب القادة وراقبتهم وإسقاطهم من القيادة الحزبية. المهم في العمل الحزبي هو الولاء لبرنامج الحزب وأفكاره وليس الولاء للأفراد.

يؤدي الحزب في الأنظمة الديمقراطية وطاق مهمة منها: أولاً: إيجاد مكان ملائم ومشارك للحياة السياسية. ثانياً: تعبئة المواطنين حول برنامج سياسي موحد للوصول إلى الحكم في حال الحصول على أغلبية برلمانية أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى أو بالتأثير على قرارات السلطة الحاكمة.

ثالثاً: العمل الحزبي يقدم للبلاد قادة ذوي خبرة سياسية لاستلام الحكم. لكي لا يُحتكر الحكم من حزب واحد فقط، تبين لعدد من الشعوب أن الطريق الأفضل للوصول إلى حكم ديمقراطي هو في التعددية الحزبية التي تبدو ضرورة أساسية لتطبيق الديمقراطية بشكل أسلم، لأنها تعطي الحق للمواطن بالانتساب أو لتأييد الحزب الذي يرويه أصلح للحكم أو للمشاركة فيه. فالتعددية مبدأ عام ملزم للجميع يتيح إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق انتخابات عامة ونزيهة.. لذا لا يمكن قبول الأحزاب التي سوف تستغل التعددية الحزبية للوصول إلى الحكم والقضاء عليه تحت شعارات دينية أو بادية دور تاريخي قيادي للأخذ بكل مرافق الدولة والتسلط على ضمائر الناس وتحديد مصيرهم، مخالفة بذلك كل مواثيق الديمقراطية السلمية وحقوق الإنسان.

الأحزاب الديمقراطية تكون مفتوحة لكل المواطنين. أما الأحزاب الدينية أو الطائفية أو الفئوية فهي تولد إشكالية أساسية لأنها تقوم على الانغلاق والإقصاء وتعمل لصالح قسم من المواطنين. هذا التصرف يطعن

دشن تعويضات عدد من المنازل المهتمة هاجر: صعدة بحاجة إلى الأمن وتضميد الجراح

■ أكد محافظ صعدة طه هاجر أن السلطة المحلية تستعمل على إعادة جميع الخدمات والاحتياجات للمواطنين في المناطق التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار ومواصلة إعادة البناء والإعمار لما يمرته فترة التمرد. وقال هاجر لدى توزيعه أمس الأول أقساط إعادة الإعمار لعدد (٢٥) منزلاً بصعدة القديمة ونحو (٥٠) بمنطقة آل عقاب بالتعاون مع المفوضية الوطنية للاجئين: إن الأمن أساس البناء والتنمية.. وهذا ما تتطلبه محافظة صعدة لتضميد الجراح، مؤكداً أن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر جهود الجميع.. ونوه إلى أن عملية الإعمار ماضية على قدم وساق غير أنها تحتاج إلى وقت.

وقد جرى أمس الأول توزيع شيكات أقساط أول ٢٧ مستفيداً تهدمت منازل كلياً و٢٣ مستفيداً ممن تهدمت جزئياً وقسط ثانٍ ١٢٧ مستفيداً



تكريم رواد الأغنية اليمنية وشباب الوحدة بلحج

■ يعد ملتقى شباب الوحدة خلال الايام القادمة لتكريم عدد من رواد الأغنية اليمنية برعاية فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في تظاهرة ثقافية وأدبية وفنية وإعلامية كبيرة.

وقال المشرف العام للملتقى الأعلى محسن النقيب محافظ لحج ان الفعالية التي ستعقد في محافظة عدن تأتي تقديراً وعرفاناً للأدوار التي رسمها رواد الأغنية اليمنية خلال مسيرة عطائهم الحافلة بأروع الآثار

والملاحم الفنية الخالدة التي ترسخت في ذاكرة ووجدان الشعب. وأوضح النقيب أن التكريم يبرعاه الاستاذ توفيق صالح عبدالله رئيس الهيئة العليا للملتقى الوطني لشباب الوحدة. ويأتي في قائمة المكرمين الفنانون علي بن علي الأنسي، محمد مرشد ناجي، علي عبدالله السمة، أحمد بن أحمد قاسم، محمد حمود الحارثي، محمد سعد عبدالله، محمد محسن عطروش، فيصل علوي وآخرون. □